

هنيدة غانم*

الحرية والهزيمة في المشروع الوطني الفلسطيني

تدرج المشروع الوطني الفلسطيني، والنقاش بشأنه، منذ طرح مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية، من مشروع تحرري ينادي بالخلاص من دولة إسرائيل (كمشروع استعماري) عبر بناء دولة ديمقراطية واحدة، إلى مشروع حل الدولتين، وصولاً إلى فكرة دولة المواطنة الواحدة التي يكون الفلسطينيون فيها متساوين في الحقوق مع الإسرائيليين. وتحلل هذه المقالة انزياحات المشروع الوطني الفلسطيني.

لم يتساءل الفلسطينيون، أبداً، ما هو وطنهم.. ولكنهم تساءلوا ما هي دولتهم!^١
محمود درويش

مقدمة

علت مؤخراً عدة أصوات فلسطينية وأخرى إسرائيلية، تعتقد أن حل الدولتين لم يعد حلاً ممكناً، وأن الوقت حان لإيجاد بدائل خلافة لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، كما شهد العقد الماضي، عقد عشرات المجالس والمؤتمرات والورش، وإصدار الأوراق والمقالات والكتب التي تطرح أفكاراً جديدة بديلة من حل الدولتين.^٢ ويعتقد العديد من هذه الأصوات أن الدولة الواحدة هي الحل الديمقراطي الوحيد الذي يمكن أن ينهي الصراع، بينما يقوم آخرون بطرح حل الدولة الثنائية القومية بصفته البديل الأفضل لحل

الصراع. ومع أن هذه الأصوات تشمل أطيافاً من خلفيات أيديولوجية وقومية ودينية متباينة، إلا إنها تتفق جميعها على أن حل الدولتين لم يعد قائماً بأي شكل من الأشكال. وفلسطينياً، لا يُعدّ طرح حل الدولة الواحدة طرحاً ثورياً أو راديكالياً طلائعياً، فقد سبق أن تم طرحه وتبنيّه كإطار مرجعي من طرف منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.) في سنة ١٩٦٨، وجرى تبنيّه حتى نهاية سنة ١٩٧٤ تقريباً. لكن التوجه الفلسطيني الجديد الذي عاد يطرح حل الدولة الواحدة هو طرح

* باحثة في علم الاجتماع السياسي، والمديرة العامة للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/مدار.

مختلف كلياً عما سبقه، من حيث السياق والأفكار التنظيمية والمرجعية والأدوات والمنهج.

لقد تم تأسيس وإطلاق مشروع منظمة التحرير الفلسطينية على أساس مفاهيم وطرق إنهاء الاستعمار، ونادت المنظمة بالتخلص من الاستعمار الصهيوني بأشكاله كلها، وبإعادة الحقوق المسلوبة من المواطنين الأصليين من خلال المقاومة الثورية المسلحة. وتمت ترجمة وتجسيد الروح المعنوية السياسية الأنفة الذكر على شكل برنامج سياسي مؤسساتي من خلال اقتراح دولة ديمقراطية واحدة على أرض فلسطين التاريخية يعيش فيها المستوطنون اليهود متساوين مع نظرائهم المواطنين الأصليين. من وجهة نظر فلسطينية، اعتُبر الطرح الفلسطيني للدولة الواحدة الديمقراطية إطار حل أخلاقياً وكرامياً قَدَمه السكان الأصليون للمستعمر كحل من أجل توفير إطار للعيش والتعايش المشترك بدلاً من الصراع المستمر. وكان مقترح الدولة الديمقراطية الواحدة هو نتيجة اختبار مجموعة من النقاشات الداخلية في الحراك الوطني الفلسطيني تمخض عنه التخلص من الخطاب الإقصائي المبني على النموذج الجزائري، والذي جرى تبنيه في الميثاق الوطني الفلسطيني في سنة ١٩٦٤، وينص على طرد المستوطنين وتأسيس دولة وطنية شاملة.

تم تخيل الدولة الديمقراطية في النقاشات الفلسطينية الداخلية التي قادها في نهاية ستينيات القرن المنصرم مجموعة من المثقفين العلمانيين ممن أدوا دوراً فاعلاً في مركز الأبحاث الفلسطيني الذي يُعدُّ أحد أهم المشاريع الثقافية البحثية الفلسطينية التي

أسستها منظمة التحرير كرافعة فكرية، وقد تبني معظم المنتمين إلى المركز الفكر القومي المقاوم الذي اعتمد على النظريات التحررية^٣ وساهمت هذه المجموعة الفاعلة في المركز في إنتاج فكر قومي وتحرري يرتكز على فكرة أساسية هي إنهاء الاستعمار في فلسطين، وتأسيس دولة ديمقراطية مشتركة لجميع من يسكن فلسطين: يهوداً وعرباً. وكان من الأسماء الرائدة التي ساهمت في تطوير فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية: نبيل شعث؛ شفيق الحوت (الذي أصبح لاحقاً قائداً في منظمة التحرير الفلسطينية)؛ أنيس صايغ؛ منير شفيق؛ محمود درويش؛ صبري جريس؛ هشام شرابي؛ إبراهيم أبو لغد. وانطلق فكر هؤلاء بشأن الدولة الواحدة الديمقراطية من سياق علاقات الاستقطاب الدولية بين قوى الإمبريالية في كل من الولايات المتحدة الأميركية وحليفها في القطب الشمالي من جهة، في مقابل قوى دعم التحرر وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشيوعي من جهة أخرى، والتي تم التعامل معها كقوى تقدمية وتحررية وداعمة للنضال الفلسطيني. وفي المقابل، تنطلق الأصوات الفلسطينية المعاصرة المنادية بحل "الدولة الواحدة" من الواقعية السياسية و"من الممكن"، ضمن شروط القوة التي تمخضت عن انهيار القطبية الدولية، وسيلان الحدود الجيو - سياسية بين قوى التقدم والرجعية وتمازجها العابر للحدود الذي لم يعد يرتبط بحدود دول وقوى متصارعة دولية، وإنما بخطاب حقوقي تتبناه مؤسسات مدنية ودولية عابرة للدول، ومنتشرة أساساً في الغرب الأوروبي وأميركا، وتنطلق من فكر حقوق المواطنة المتساوية الليبرالية وموثيق حقوق الإنسان الدولية.

تغيير الوقائع على الأرض وفرض حقائق جديدة. وهذا الخطاب الذي يهيمن على الخطاب السياسي شبه الرسمي في يومنا هذا تمخض عن الفشل الذي لحق باتفاق أوسلو، وهو بذلك مختلف أيضاً عن الخطاب النقدي الذي قدمه إدوارد سعيد وغيره من المفكرين لاتفاق أوسلو باعتباره تأسيساً لاستعمار متجدد، وبالتالي دعوا بدلاً من ذلك إلى إنهاء الاستعمار (وأيضاً إلى شعب ثنائي القومية)^٤ - وهو الموضوع الذي يتعدى نطاق هذه المقالة) كوسيلة للوصول إلى الدولة الديمقراطية الواحدة، بينما يركز النموذج الآخر اليوم، أولاً وأساساً، على الجنسية والمساواة. وبناء على ذلك، فإن خطاب الدولة الواحدة اليوم يوسع سؤال إنهاء الاستعمار إلى مدى أكبر، ويميل نحو جنسية متساوية كبديل محتمل لهدم هيمنة العرق الهرمية، فضلاً عن التكامل والدمج المدني بين توزيع السكان الديموغرافي.

إذاً، كيف تطور المشروع الوطني الفلسطيني، وكيف تحول من مشروع تحرري إلى مشروع دولة، ثم إلى مشروع مساواة؟ وكيف تقاطع هذا التحول مع تطور المشروع الصهيوني الاستعماري، ومع الواقع السياسي الفلسطيني، والتغيرات العالمية والإقليمية؟ ما هو الفرق بين حل الدولة الواحدة اليوم وأشكال الدولة الديمقراطية المقترحة في العقد الأول بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية؟ وهل حلول الدولة الواحدة ومجموع البدائل لحل الدولتين جزء لا يتجزأ من الأزمة الحالية وتجلياتها، أم إنها بديل استراتيجي؟ للإجابة عن هذه الأسئلة، سأقوم بتعقب المراحل المتنوعة لتطور المشروع الوطني الفلسطيني.

ويظل أهم ما يميز الخلفية الإبتيمولوجية الناظمة لفكر الدولة الواحدة الجديد - الذي برز في العقد الأخير كما أحاول أن أوضح في هذه المقالة - استيحاء معانيه ومصطلحاته من تموضع سياسي مختلف بشكل جذري عما سبقه، ويمكن تلخيصه بالتموضع في خانة المهزوم الذي نضبت فرصه بالتححر، وعليه أن يعيد هندسة رؤيته وفق الحقائق التي وضعتها إسرائيل؛ فخطاب الدولة الواحدة الجديد ينطلق من الواقع الديموغرافي الحالي على الأرض الذي نجحت إسرائيل في فرضه من خلال الاستيطان، واعتباره "حقائق" غير قابلة للتغيير في ظل علاقات القوة الموجودة. الفجوة الإبتيمولوجية التي تفصل بين

الخطابين القديم والجديد بشأن الدولة الواحدة هي فجوة غير قابلة للجسر. فقد تأسس خطاب النخب الثقافية والسياسية السابق على مفاهيم التحرر الوطني وتفكيك الاستعمار واسترجاع الحقوق المسلوقة، وعلى رأسها حق العودة وتحرير فلسطين، واعتبر الدولة الواحدة نتاجاً لحالة انتصار ممكنة، كما أنه اعتمد في رؤيته على منظومة أيديولوجية مبنية على ثنائية الإمبريالية والرجعية في مقابل قوى التحرر. وقدّم الفلسطيني هذا الخطاب إلى المستعمر بصفته حلاً وسطاً إنسانياً يوفر للأخر فرصة الاندماج والعيش المتساوي على أساس حقوق فردية في المكان، وانطلق من شعور بالثقة والقدرة على الانتصار.

في المقابل يتأسس خطاب النخبة الجديدة/الحالية من المثقفين والسياسيين لحل الدولة الواحدة على الاعتراف بفشل النضال الوطني المنظم لتحقيق حل الدولتين، وانحسار خياراته بسبب نجاح إسرائيل في

والعرب في فلسطين، والمبنية على المساواة ومنظومة الحقوق الليبرالية. وساهمت قيم تفكيك الاستعمار، والتي تشمل المطالبة بالحقوق المسلوبة، وعودة اللاجئين، وتأسيس نظام ديمقراطي، في تشكيل مرجع أساسي معياري وسياسي لهذا الخطاب. واستمرت هذه المرحلة حتى إعلان برنامج النقاط العشر الخاص بمنظمة التحرير الفلسطينية في سنة ١٩٧٤، والذي يُعد الإشارة إلى بداية التحول من فكرة تحرير الوطن إلى تأسيس دولة. وفي الحقيقة، فقد تم مع هذه المرحلة بداية الانزياح الباراديغماتي من نموذج التحرير إلى النموذج الحضري لإقامة دولة قومية. يقوم نموذج الدولنة (statehood) على فكرة تأسيس دولة، وينتقل بالتدريج، وبشكل متصاعد، من قيم تحرير الوطن وإعادة الحقوق والعودة، إلى خطاب المواطنة والاستقلالية. وكان هذا الخطاب على أشده عند توقيع اتفاق أوسلو، فبواسطة هذا الخطاب شكلت المناطق المحتلة وسكانها الجماعة القومية الرئيسية للمشروع الوطني، وأصبح سائر الفلسطينيين، أكانوا مهاجرين أم حاملين للجنسية الإسرائيلية، مهمشين بالتدريج. أخيراً، بدأ ظهور باراديغم المواطنة المتساوية والمشاركة (بالتزامن مع إنهاء فكرة أن يكون للفلسطينيين سيادة شاملة وحق تقرير المصير)، ووجّه الخطاب نحو الحيز المدني. ودمج هذا النموذج مفاهيم الجنسية والمساواة وحقوق الإنسان، ويقدم نفسه كمشروع مشترك وطبيعي للفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، ولفلسطينيي ١٩٤٨، والإسرائيليين اليهود الذين يعيشون على جانبي الخط الأخضر. ويهدف هذا الخطاب إلى المواءمة

لقد مر المشروع الوطني الفلسطيني بثلاثة انزياحات باراديغماتية حاسمة، نتجت من تفاعل تاريخي ووطني وسياسي، بحيث كان أي تعديل تاريخي على خطاب الدولة الواحدة ناجماً بشكل مشترك عن هذه الجوانب الثلاثة. أولاً، أود أن أشير إلى أنني أقوم باستخدام مصطلح "الانزياح الباراديغماتي" اعتماداً على نظرية توماس كون "بنية الثورة العلمية"،^٥ وأستعمله للدلالة على التحول الجذري في الافتراضات الرئيسية ووجهة النظر العامة لحل القضية الفلسطينية، كما تم تصورها في الخطاب الفلسطيني السياسي. وعلى أي حال، فإن هذا المفهوم لا يُستخدم هنا للدلالة على التحولات البراغمية الداخلية بشأن الطرق والوسائل الموظفة لتحقيق مشاريع سياسية، وإنما لإعادة تشكيل الفرضيات بشأن أصل الصراع، والمشروع السياسي، والمخرج النهائي كاملاً التي تأمل هذه الفرضيات تحقيقه، نتيجة تحول جوهري في البيئة المحيطة. وفي هذا السياق، فإن الباراديغم السياسي الذي هيمن بعد نكبة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٧٤ هو التحرري القومي الذي كان مبنياً على إنهاء الاستعمار في فلسطين. وقد مر بمرحلتين: الأولى امتدت من النكبة حتى سنة ١٩٦٨، والتي هيمن فيها نموذج التحرر الجزائري الإقصائي؛ المرحلة الثانية بدأت في سنة ١٩٦٨، بالتزامن مع المجلس الوطني الفلسطيني الثالث الذي كان مبنياً على النموذج الديمقراطي الاندماجي، والذي تمت فيه المناداة بتأسيس دولة ديمقراطية لكل من يعيش في فلسطين، "بغض النظر عن اللون، الدين، أو العرق".^٦ وفسح هذا الأمر المجال أمام مشاركة المواطنة بين اليهود

الحراك العالمي لإنهاء الاستعمار. وفي هذا السياق، يقول هشام شرابي: "أصبحت كوبا وفيتنام والصين تدريجياً عناصر جوهرية في الإطار السياسي والعقائدي للثورة"، ويضيف أنه "لم يعد يُنظر إلى أهداف التحرير من خلال النضال اليومي، بل من خلال حركة التحرير العالمية - التاريخية."^٧ فقد نما المشروع الفلسطيني في ضوء الحراك لإنهاء الاستعمار، وفي ظل المقاومة التي انتشرت في كل من أميركا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، وازدادت تطلعاته نتيجة الاستقلالات المتعاقبة للشعوب عقب الانهيار السريع للإمبراطوريات بعد الحرب العالمية الثانية (الإمبراطوريات الاستعمارية البريطانية، والفرنسية، والهولندية، والبرتغالية، والبلجيكية، والإيطالية). عمل الخطاب الفلسطيني الأدبي والثقافي، فضلاً عن السياسي، على تصوير الصراع الفلسطيني بناءً على ثنائيات المستعمر والمستعمر، السرقة والتحرير، العدالة والظلم.^٨ وقد جرى النظر إلى إسرائيل كممثل للمستعمر الأجنبي، على غرار نظيراتها من القوى الاستعمارية التي تمت مقاومتها على جبهات شعبية كثيرة في العالم الثالث. وكانت فكرة التحرير بسيطة: فاللغة المستخدمة في خمسينيات القرن الماضي وستينياته كانت تنادي بـ "كنس المستعمر" (مثلما تم "كنسه" في الجزائر)، وبعد ذلك ستنشأ دولة فلسطينية عربية محررة. فاليهود ليسوا سوى مستعمرين عابرين، وإسرائيل ما هي إلا "خاطف" احتل فلسطين (التي وُصفت بالفردوس)، ونهب الأرض، وأنزل الكارثة بشعبها. وقد عبّر الشاعر سميح القاسم عن ذلك بقصيدة "القصيدة الناقصة"^٩، التي يقول فيها:

بين فكرة الدولة والوطن، ويرى في نموذج جنوب أفريقيا مثلاً لا يتّباعه.

تعكس هذه التحولات الثلاثة علاقات القوة في فلسطين/إسرائيل، علاوة على التغيرات الديموغرافية والجيوسياسية. فعلى الرغم من أن فكرة الدولة الواحدة تشكل إطار العمل لكل من المراحل الأولى والأخيرة، فإنها تبقى مختلفة كلياً من حيث مجموعة القيم المرجعية. وعليه، تحولت فكرة الدولة الواحدة من مشروع ثوري وطني تحرري يوتوبي، إلى مشروع سياسي ومدني مشبوك بالواقعية السياسية. وينبع ذلك من تقبل الواقع واقتراح الدولة الواحدة، مثلما سأوضح من خلال تتبع التحول التاريخي في الفكر القومي الفلسطيني. وسأقوم تحديداً بالتركيز على التعديلات على فكرة الدولة الواحدة وعلاقتها الجدلية مع التحولات السياسية للقضية الفلسطينية، وعلى ديناميكية القوى في السياق التاريخي والجيوي - سياسي المتغير.

مشروع التحرير الفلسطيني وولادة فكرة الدولة الديمقراطية الواحدة

في الفترة الممتدة ما بين النكبة ومنتصف سبعينيات القرن العشرين، كان المشروع الوطني الفلسطيني مرتكزاً على فكرة إنهاء الاستعمار الصهيوني لفلسطين، واسترجاع الحقوق المسلوقة من الفلسطينيين: عودة اللاجئين وتأسيس سيادة فلسطينية شاملة على أراضي فلسطين التاريخية كاملة. وتحدث السردية الوطنية الفلسطينية، مثلما يظهر في الأدب والثقافة والسياسة والخطاب الشعبي، عن استعادة الأرض المسلوقة وطرد المستوطنين الأجانب، وقد تمت موضوعة النضال الفلسطيني من أجل التحرير في

بمستقبل يعود فيه الواقع إلى حالته الطبيعية
ما قبل الخراب. ولذلك نرى توفيق زيّاد،^{١١}
الشاعر والسياسي وأحد القادة في الحزب
الشيوعي الإسرائيلي، والذي كان قد تبنى
بشكل واضح خطة التقسيم وحل الدولتين،
يلتزم في شعره ثنائيات المستعمر والسكان
الأصليين، وأن أي تصور للمستقبل يعني
وطناً حراً من الغرباء. فهو يقول في قصيدته
"تلج على المناطق المحتلة":

وطني مهما نسوا

مر عليه

ألف فاتح

ثم ذابوا.. مثلما الثلج يذوب^{١٢}

عبر الخطاب السياسي الذي تم تطويره في
الشتات، عن فكرة التحرير وإنهاء استعمار
الوطن من الـ "كيان القمعي" المتطفل. وقد
نص قرار المؤتمر الوطني الأول، الذي عُقد في
القدس خلال الفترة ٢٩ أيار/مايو - ٢
حزيران/يونيو ١٩٦٤، على أن "قيام
(إسرائيل) في فلسطين، وهي جزء من الوطن
العربي، رغم إرادة أصحابها الشرعيين، يُعتبر
عدواناً استعمارياً صهيونياً مستمراً،
ويخالف مبدأ حق تقرير المصير. وبقاء
(إسرائيل) في هذا الجزء من الوطن العربي
يشكل خطراً مستمراً على كيانه وعلى السلام
العالمي".^{١٣} وفي سنة ١٩٦٤، أقر الميثاق
الوطني الفلسطيني بأن للشعب العربي
الفلسطيني الحق في ملكية وطنهم، ولهم أن
يحددوا مصيرهم بعد التحرير، على أن يكونوا
أحراراً في الاختيار والقرار. وتقول المادة
الخامسة من الميثاق: "الفلسطينيون هم
المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة

شرذمة من الصلال
تسربت تحت خباء ليل
إلى عشايش.. دوحها في ملتقى الدروب
أبوابها مشرّعة
لكل طارق غريب
وسورها أزهرو وظل
وفي جنان طالما مر بها إله
تفجرت على السلامة زوبعة
هدت عشايش سربنا الوديع

لقد كان ثمة ترابط في الشعر بين النكبة
والتححرر، إذ ذُكرت موضوعات: الخراب
والدمار والعنف والاحتلال والنهب، بالترادف
مع الموضوعات المتعلقة بالعودة والمقاومة،
وكانت مبنية من خلال ثنائيات: المستعمر
والمستعمر؛ المحتل والسكان الأصليين؛
الغريب والحميمي؛ الدمار والهدوء. وقد
أصبحت قصيدة سميح القاسم "اشربوا"
(١٩٩٦) التي استحضرنا العديد من هذه
القيم، نشيداً شعبياً ووطنياً:

يا منشئين على خرائب منزلي
تحت الخرائب نقمةً تتقلبُ
إن كان جذعي للفوؤس ضحيةً
جذري إله في الثرى يتأهبُ
هذا أنا! عريانٌ إلا من غد
أرتاح في أفيائه أو أصلبُ
ولأجل عينيه وأعينٍ إخوتي
أمشي.. وأعطي الدرب ما يتطلب^{١٤}

إن أكثر ما يميز كتابات هذه الفترة هو الأمل

الفلسطيني دوراً مركزياً في هذا الأمر، وأشار مديره أنيس صايغ، في سيرته الذاتية، إلى أن تبلور فكرة الدولة الديمقراطية (الواحدة)، شكلت انتقالاً باراديمياً في المنظور التحرري الفلسطيني عامة، وفي فكر حركة "فتح" خاصة. وقد كتب صايغ في هذا السياق:

أما الموضوع الرئيسي الثاني الذي وجّه المركز اهتمامه الخاص به بعد التعريف بالعدو، وكان تكملة لحملة التعريف، فهو التفريق بين اليهودية والصهيونية، وتحديد أهداف الثورة الفلسطينية بتحرير فلسطين وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية تشمل عرب فلسطين ويهودها، ولا تكون دولة عنصرية. ولهذا حرص المركز على محاربة المزايم بأن من أهداف المنظمة رمي اليهود في البحر [...] وقد أثمرت حملة المركز لإقامة هذه الدولة الديمقراطية بأن تبنى المجلس الوطني الفلسطيني الدعوة صراحة في دورته الثامنة في شباط/فبراير ١٩٧١.

وفي نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، كان نبيل شعث من رواد مركز الأبحاث، وواحداً من أوائل المنظرين لدولة ديمقراطية واحدة للعرب واليهود. ونشر شعث، في أيار/مايو ١٩٧١، مقالة بعنوان "فلسطين الغد" في صفحات مجلة "شؤون فلسطينية"، وهي دورية سياسية فكرية تصدر عن مركز الأبحاث الفلسطيني، ويحررها صايغ، وكانت المقالة رؤيوية، وأصبحت مرجعاً لجميع مناصري الدولة الديمقراطية، إذ نظر فيها

عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧، سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني." وفي المادة رقم ٦، يوضح الميثاق أن "اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يُعتبرون فلسطينيين".^{١٤} وفي الواقع، فإن هذا يشير إلى أن أي يهودي آخر يُعتبر محتلاً ومستعمراً، ويجب طرده خارج فلسطين.

لقد تأثر المشروع الوطني الفلسطيني بالنموذج الجزائري تحديداً، الذي أنهى الاستعمار الفرنسي وحقق الاستقلال في سنة ١٩٦٢. ويمكن للمرء أن يدرك حضور النموذج الجزائري المكثف في الشعر الوطني الفلسطيني، عبر الإشادة برموزه الثورية، وبالقيادة والتضحية.^{١٥} فقد كانت الجزائر مصدراً للتفاؤل، إذ أظهرت أن التحرير ممكن بالرغم من قوة الاستعمار. فكتب الشاعر محمود درويش:

لم يكتب الفرنسيون والأمريكيون غزلاً في غابات فييتنام، ولكنهم يموتون وبدون حب. تخاف الفكرة، وتخشى أن يتحول المثل إلى حجة ضدك، ولكن الجزائر تنقذك، فيهدأ بالك وترتاح إلى جدوى الانتظار.^{١٦}

وعلى أي حال، فإن نموذج التحرير الإقصائي الذي صيغ بناء على النموذج الجزائري، خلق مشكلة أخلاقية للمشروع الوطني، فقد وجد المثقفون الفلسطينيون أن هذا النموذج غير قابل للتحقيق في فلسطين، إذ لم يكن لليهود بلاد يرجعون إليها. وأدى مركز الأبحاث

وتصبح جزءاً لا يتجزأ من الحكم العربي الثوري ومستقبل الأرض العربية المتحدة. ● كي يتم الاعتراف بفلسطين الجديدة، يجب أن يستمر التحرير حتى القضاء على الدولة الصهيونية. وعليه، فإن فلسطين الجديدة، ستكون نتيجة للتحرير وليس بديلاً منه، كما أنها لن تكون نتيجة ترتيب مع إسرائيل العنصرية، ولن تتم المساومة على سنتيمتر واحد في أرض فلسطين. ● يشمل سكان فلسطين الجديدة جميع المستوطنين اليهود، وجميع الفلسطينيين المنفيين أو الواقعين تحت الاحتلال الذين يختارون العيش في فلسطين، ويقبلون بمنزلة متساوية مع غيرهم من دون حقوق خاصة أو امتيازات. ● لن تكون الدولة الجديدة ثنائية القومية أو متعددة الديانات، وإنما ستكون دولة متحدة علمانية لاعنصرية. وعليه، فإن الأحزاب السياسية لن تتجمد، والمقاعد لن تُقسّم بين الناس بناء على ديانتهم، كما أن الدولة الجديدة لن تسمح بالتهميش بناء على الدين أو العرق أو اللون. ● المرحلة الحالية من النضال، مرحلة التحرير الديمقراطي الوطني، هي مرحلة أساسية في الواقع، ولن تنتهي حتى يتم تفكيك جميع المؤسسات والبنى التحتية المالية والعسكرية والسياسية التي تتحكم في العرب الفلسطينيين.^{١٩} يُعدّ مشروع إنهاء الاستعمار، مثلما صاغه شعث في مقالته تلك، وكما جرى التعبير عنه في غيرها من المساهمات الثقافية ومنها مقالة هشام شرابي أيضاً، مشروعاً تحريراً معقداً يطمح إلى تفكيك الصهيونية الاستعمارية، ويفسح في المجال أمام

لفكرة الدولة الديمقراطية وأوضح معناها، والقيم والمبادئ المرجوة منها. وشدد أيضاً على ضرورة توسع الشرعية السياسية والأخلاقية للنضال الفلسطيني. وأعلن أن هدف النضال الفلسطيني هو "إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم... مسلمين ومسيحيين ويهوداً في مجتمع ديمقراطي تقدمي، ويمارسون عباداتهم وأعمالهم مثلما يتمتعون بحقوق متساوية." وبين أن الثورة الفلسطينية، كما رأتها حركة "فتح"، "تفتح قلبها وفكرها لكل بني الإنسان الذين يريدون أن يعيشوا في المجتمع الفلسطيني الحر الديمقراطي، وأن يناضلوا في سبيله بصرف النظر عن اللون أو الدين أو العرق." وأوضح شعث أن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انضمتا إلى هذا الطرح لاحقاً. وبرر شعث خطاب الدولة الديمقراطية من خلال وضعه في سياق تاريخ فلسطين السياسي المستمر، فقد تبنّى الفلسطينيون هذا الخطاب في سنة ١٩٣٧، كما أنه ذُكر في لجنة بيل، ولاحقاً في سنة ١٩٤٨ من خلال فولك برنادوت.^{٢٠} ومع ذلك، كان خطاب الدولة الديمقراطية المشتركة الموضوع الأول الذي يقترح فيه الفلسطينيون، بشكل واضح ومباشر، مشروع تحرير كاملاً يخص العرب واليهود، بعد النكبة ونجاح الحركة الصهيونية في تأسيس دولة يهودية. ويمكن تلخيص أهم مبادئ الدولة الديمقراطية التي أشار إليها شعث كالتالي: ● تتركز فكرة الدولة الديمقراطية الواحدة حول فلسطين كاملة. ● تكون الدولة الديمقراطية تقدمية، وتكون دولة غير عنصرية وضد الطائفية،

والصهيونية^{٢٠}: "أما الثاني فهو "مشروع لقيام دولة فلسطينية، أو كيان فلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، تحت شعار المرحلة في الثورة.^{٢١} وقد تحول هذا الطرح الثاني لاحقاً إلى خطاب تبنته كل من "فتح" ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما جرى اقتراحه في برنامج النقاط العشر في سنة ١٩٧٤.

بعد ذلك، كتب شفيق الحوت (١٩٧٣) مقالة بعنوان "كيف نقول لا للدولة الفلسطينية"^{٢٢}، وكان رداً جريئاً على أي اقتراح لتأسيس دولة في الضفة الغربية وغزة. وقد بدأ هذا الاعتراض بالتقلص نتيجة التغير في السياق الإقليمي والعالمي والداخلي، وجرى استبداله بقرار انتقالي وتأسيس دولة في الأجزاء المحررة من فلسطين، إذ قدمت المؤسسة الوطنية مشروعاً لبناء الدولة بدلاً من مشروع إنهاء الاستعمار.

١٩٧٤ - باراديغم الدولة: الانتقال من الوطن للدولة

شهدت السبعينيات بعض التحولات الجيوستراتيجية الفارقة التي أثرت في القضية الفلسطينية وتحولاتها النظرية والعملية، وأدت إلى تغيير متدرج في المؤسسة الفلسطينية، فتحوّلت من مؤسسة متمركزة حول الوطن وإنهاء استعمارها وتأسيس دولة ديمقراطية، إلى مشروع متمركز حول تأسيس الدولة وتأسيس كيان فلسطيني. وهذه التغيرات مرتبطة بعناصر جيوستراتيجية متداخلة ومتراصة على مستوى دولي وإقليمي وفلسطيني داخلي، أثرت بشكل جذري في المشروع الفلسطيني. وبعض أهم هذه التغيرات:

المستوطنين للمشاركة مع السكان الأصليين، بناء على المساواة والاحترام المتبادل في دولة ديمقراطية علمانية. الافتراضات الأساسية لهذا الخطاب هي إنهاء الاستعمار، عوضاً عن اتفاقيات مساومة، أي عروضاً سياسية ومدنية - وطنية تستند إلى مبدأ المساواة.

حتى سنة ١٩٧٤، كان يتم رفض أي خطاب سياسي مبني على التقسيم أو المصالحة مع الكيان الصهيوني في فلسطين، ويتم اعتباره خيانة. فمثلاً، في الدورة الثانية للمجلس الوطني الفلسطيني التي عُقدت في القاهرة خلال الفترة أيار/مايو - حزيران/يونيو ١٩٦٥، اعتُبر خطاب الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في أريحا في ٣ آذار/مارس ١٩٦٥، والذي يطلب فيه المصالحة مع الدولة الصهيونية، "خيانة عظمى للقضية الفلسطينية." وفي الاتجاه ذاته، نشر منير شفيق في مجلة "شؤون فلسطينية"، في سنة ١٩٧٢، مقالة توضيحية، بعنوان "لماذا يرفض الفلسطينيون مشروع الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة"، رد فيها على الأصوات التي بدأت بالظهور بعد سنة ١٩٦٧، وخصوصاً تلك الذي جاءت من المناطق المحتلة، ونادت بتأسيس دولة فلسطين على حدود حزيران/يونيو ١٩٦٧. وكان من أهم المناصرين لهذه الفكرة المحامي عزيز شحادة وحمد تاجي الفاروقي. قسمت مقالة شفيق المشاريع التي نادت بتأسيس دولة داخل حدود ١٩٦٧ إلى نوعين: أولاً "المشاريع التي ينادي بها أولئك الذين رفضوا أصلاً استراتيجية وتكتيك حرب الشعب طويلة الأمد لتحرير فلسطين، كل فلسطين، وساروا في طريق الاستسلام للإمبريالية

١ - الانحياز إلى تحالفات عالمية واضحة
وحادة تمخضت عن إنشاء تحالف استراتيجي
بين إسرائيل وأميركا والغرب، مع دعم
عسكري متزايد، في مقابل تحالف الأنظمة
العربية المؤيدة للنظام الناصري الوجودي
والاتحاد السوفياتي، والذي أيد فكرة حل
الدولتين، ولم يكن دعمه العسكري لطفائه
ليجاري التفوق المتزايد للجانب الإسرائيلي.

٢ - الاشتباكات الدموية في الأردن في
"أيلول الأسود" في سنة ١٩٧٠ بين منظمة
التحرير والنظام الأردني الذي اعتُبر نظاماً
رجعياً، الأمر الذي رفع من وتيرة قلق
الفلسطينيين إزاء النهج الأردني في تأسيس
كيان فلسطيني موالٍ في الضفة الغربية.

٣ - الآثار الاستراتيجية بعد كارثة ١٩٦٧،
والتي أصبحت أوضح بصورة متدرجة خلال
السبعينيات، وأهم ما فيها التالي:
أ - تقلص فكرة الوحدة العربية، وتبدد
الإيمان بقدرة العالم العربي على تحرير
فلسطين، ونمو الإدراك السلبي للنظام العربي،
بالتزامن مع الصدمة من حجم القوة
العسكرية الإسرائيلية. وفي توصيف لهذه
المسألة، كتب إبراهيم أبو لغد: "استفاق العرب
إلى حقيقة ناصعة وهي بأن هذا العدو، القليل
العدد والعدد، أقدر من الجيوش العربية
متفرقة ومجتمعة."^{٢٣}

ب - التحول من الحراك العربي إلى الحراك
الفلسطيني، وظهور الفدائي كبدل من الجندي
العربي المهزوم. وفي هذا السياق كتب بلال
الحسن أن حرب ١٩٦٧ قامت بخلق نقطة
تحول جرى فيها التخلص من منطق العمل
على الاستثمار في مبادرات مقاومة عربية
القيادة، والتوجه نحو العمل الفلسطيني
القيادة. كذلك بدأت حركة "فتح" العمل

باعتبارها الحراك الأساسي من أجل التحرير،
وسيطرت لاحقاً، بقيادة ياسر عرفات، على
منظمة التحرير الفلسطينية.^{٢٤}

ج - التحول بالتدريج من اعتبار إسرائيل
كياناً استعماريّاً إلى اعتبارها دولة احتلال.
فحتى حرب ١٩٦٧، اعتُبرت إسرائيل بشكل
جازم كياناً أجنبياً واستعماراً عابراً، ولم يكن
في استطاعة أي من الصحافيين وصفها
سوى بـ "الدولة المزعومة". وإذا كان هناك
أثر لحرب ١٩٦٧، فهو الانتقال من مرحلة
"دولة مزعومة" إلى دور "دولة احتلال"، الأمر
الذي عنى أن شرعيتها أمر واقع. واستناداً إلى
القانون الدولي، فإن الاحتلال، على عكس
الاستعمار، يُعتبر عملاً شرعياً. وعليه، فإن
الطلب من إسرائيل التراجع عن الأراضي التي
احتلتها في سنة ١٩٦٧ يؤدي إلى شرعنتها
كدولة. كما أن مطالبة إسرائيل بالانسحاب
أدى إلى تحول في السؤال عن حق المشروع
الصهيوني في الأرض (كمشروع استعماري)،
إلى السؤال عن شرعية الاحتلال العسكري.
وهذا السؤال يحمل في طياته اعترافاً - حتى
لو كان سلبياً - بأن القوى المحتلة هي بحد
ذاتها دولة شرعية.

أدت هذه التغيرات إلى إحداث تغيير في
المنهج الفلسطيني، وشكل برنامج النقاط
العشر الذي وافق عليه المجلس الوطني
الفلسطيني في سنة ١٩٧٤، بداية هذا النوع
من التحول، ومثل أول محاولة من منظمة
التحرير الفلسطينية لاتخاذ قرار بانتهاج
عملية الحل السلمي. فالمادة الثانية من
البرنامج تقول: "تناضل منظمة التحرير بكافة
الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير
الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب
الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من

الوطني الفلسطيني [دورة الشهيد كمال جنبلاط] في القاهرة التي عُقدت خلال الفترة ١٢ - ٢٢ آذار/مارس ١٩٦٧، تعديل المشروع السياسي الذي تبني تعبير "الدولة الوطنية" بدلاً من "الدولة الديمقراطية"، ثم لاحقاً الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وجاء في القرار رقم ١١: "مواصلة النضال لاستعادة حقوق شعبنا الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني."^{٢٧} هذا التحول يظهر في الموقف، وفي الكلمات الغائبة التي كانت حاضرة دائماً في القرارات السابقة، مثل: "الأرض كاملة" و"الدولة الديمقراطية"، والتي تم استبدالها بكلمات جديدة، مثل: "الدولة الوطنية".

ويقدم صبري جريس تحليلاً لهذا التحول فيعتبر أنه ينبع أولاً من التوسع في الواقعية في المشهد الفلسطيني؛ وثانياً، في ملاقاته موقف الدول الداعمة للفلسطينيين، والمنادية بضرورة قبول دولة مستقلة على جزء من فلسطين، إذ إنه "ليست هناك دولة ذات شأن على استعداد لأن تسير معهم [الفلسطينيين] إلى أبعد من ذلك. كما أوضح العديدون للفلسطينيين أنهم إذا أرادوا السير على هواهم، فما عليهم إلا أن... ويواجهوا مصيرهم لوحدهم."^{٢٨}

وتكمن أهمية ما أورده جريس في أنه جاء على لسان عضو مثقف في حركة "فتح"، وأنه نُشر في "شؤون فلسطينية" التي كانت تحت إدارة منظمة التحرير الفلسطينية، والتي تعبر بطريقة أو بأخرى عن وجهة نظر حركة "فتح"، الحزب القيادي والرئيسي في المنظمة. لقد ساهمت اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في زيادة الدعم لتأسيس دولة

الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.^{٢٥} ومع الانتقال من مطلب تحرير الوطن إلى تأسيس حكم ذاتي فوق جزء بسيط من فلسطين، تغير النهج من "كل" إلى "جزء"، بما يشبه الانتقال المتدرج في الخطاب من إنهاء الاستعمار إلى التحرر من الاحتلال.

لاقى البرنامج المرحلي اعتراضاً من بعض الفصائل الفلسطينية، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وغيرها، والتي أسست لاحقاً جبهة معارضة عملت بشكل منفصل عن منظمة التحرير في أعوام لاحقة. وفيما يتعلق بالبرنامج المرحلي، كتب محمود درويش:

الكفاح من أجل تحقيق أهداف مرحلية، على طريق التحرير، لا يجب أن يسمى قبولاً بمشيئة الأعداء. إنه شكل من أشكال رفضها. وإن مدى ما يمكن إحراره يتلاءم مع مدى نضج قدرتنا على هذا الإنجاز.^{٢٦}

علاوة على انزياح المشروع الوطني الفلسطيني بالتدرج في اتجاه مشروع الدولة، بدأت المصطلحات الوطنية الفلسطينية، وبصورة متدرجة ومستمرة، بالانتقال نحو تعبيرات جديدة، مثل إنهاء الاحتلال، وإيقاف بناء المستعمرات في المناطق المحتلة، الأمر الذي أدى إلى التوقف عن اعتبار أن فلسطين التاريخية أرض محتلة، وبات المشروع الفلسطيني يتعلق فقط بالجزء الذي تم احتلاله في سنة ١٩٦٧. وقد تم في الدورة الثالثة عشرة للمجلس

الإسلام" ومجموعات تابعة لتنظيم "القاعدة" أو متأثرة بفكره، بالبروز في المشهد السياسي، وخصوصاً في الشتات.

٣ - إدخال المشروع السياسي في مسارات غير واضحة؛ فاتفاق أوسلو المبني على حل موقت لم يتم توضيح هدفه النهائي الذي من المفترض أن يكون تأسيس دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيو، وعاصمتها القدس الشرقية. والمفاوضات التي تلت توقيع الاتفاق لم يتم وضع أهداف ومراجع واضحة لها، بينما ترك المجال مفتوحاً لتعزيز الاستيطان وتوالد المستعمرات.

إن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها، بعد ٢٣ عاماً من اتفاق أوسلو وسلسلة المفاوضات الفاشلة، هي أن الفلسطينيين يعيشون اليوم أزمة سياسية ووطنية. فقد فشلوا، أولاً في تحقيق الدولة المستقلة، ولم يتمكنوا، ثانياً، من إيقاف توالد المستعمرات ونموها وانتشارها وتشديد قبضتها على مناطق واسعة في الضفة الغربية والقدس.

فضلاً عن ذلك، فإن الواقع الديموغرافي الحقيقي للفلسطينيين الذي يطمحون إلى تأسيس دولتهم بناء عليه، هو واقع متغير بشكل متزايد، والفلسطينيون ليسوا قادرين على مجارته. وفي ضوء هذا الوضع الحرج، بدأ يتشكل انزياح باراديغماتي جديد. فالحديث عن بناء الدولة تحول إلى الحديث عن مواطنة من خلال خطاب الدولة الواحدة، والذي بدوره يوفر حلاً مديناً من خلال تحويل إسرائيل من دولة احتلال إلى دولة مواطنين. وسأقوم فيما يلي بتتبع التحول الباراديغماتي الذي أدى إلى هذا الخطاب، وأهم المجريات التي يقدمها، ثم سأقارنها

فلسطينية مستقلة، ضد جميع الدعوات لتأسيس حكم ذاتي. وبعد مشاركة الفلسطينيين في الحرب الأهلية اللبنانية، وطرد منظمة التحرير من بيروت في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي في سنة ١٩٨٢، وفي إثر مجزرة صبرا وشاتيلا، أصبح المشروع الوطني الفلسطيني المنادي بتأسيس دولة على حدود سنة ١٩٦٧، هو الحل الواقعي الوحيد. أما الاقتراحات التي قدمها مؤيدو جبهة المعارضة فكان يمكن وصفها بالصارمة والمتطرفة، والأهم من ذلك بـ "غير الواقعية".

لقد أدى اندلاع الانتفاضة الأولى في سنة ١٩٨٧، والتعاطف الدولي الذي ولدته، إلى خلق فرص جديدة لطرح الرؤية الفلسطينية بدولة مستقلة. ورفع إعلان الاستقلال في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ من رصيد فكرة الدولة المستقلة، بينما اعتبر المؤيدون لاتفاق أوسلو واتفاق المبادئ في البيت الأبيض، أن "مشروع الدولة" على حدود ١٩٦٧ بات مشروعاً ملموساً ويمكن تحقيقه، نظرياً على الأقل.

أحدث اتفاق أوسلو وغيره من المبادرات المشابهة تغييرات استراتيجية مهمة إزاء مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، أهمها:

١ - نقل العمل الفلسطيني إلى داخل حدود الأراضي الفلسطينية، والصعود المتدرج لقيادات جديدة محلية.

٢ - إهمال مخيمات اللجوء التي باتت خالية من قيادات الصف الأول السياسية، وتهميش فلسطينيي الشتات الذين كانوا العنصر الفاعل في السياسة والعمل الفدائي، الأمر الذي أحدث فراغاً سياسياً سمح لتنظيمات إسلامية متطرفة، مثل "فتح

إطار حوار داخلي رصين، وعرضه من ثم تحت ضوء النهار على رأي عام فلسطيني مترع بالإحباط، قبل وضعه على المائدة كخيار، ورميه على إسرائيل كجمرة من نار.^{٣٠}

ويوضح المفكر الفلسطيني سري نسيبة لماذا لم يعد الحديث عن حل الدولتين معقولاً، فيقول في مقابلة مع موقع مجلة "در شبيغل" الألمانية: "القدس الشرقية لم تعد موجودة اليوم، ومن دون القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية، لن يكون هناك دولة فلسطين. إن حل الدولتين هو أشبه بفقاعة من الخيال." ويشرح أنه في جميع أنحاء الضفة الغربية "يعيش نصف مليون يهودي هناك، هل يتعين علينا أن نطردهم خارج الأرض؟"، ويجب عن سؤاله البلاغي هذا بالنفي قطعاً، فيقول: "في ظل الواقع السياسي الحالي، هذا الخيار غير متاح حتى للتفكير فيه."^{٣١} وفي السياق نفسه، أعلنت مجموعة من المفكرين الناشطين السياسيين التابعة لـ "فتح"، خلال مؤتمر عُقد في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٣، في رام الله لمناسبة الذكرى ٦٥ للنكبة، تأسيس حراك شعبي يدعو إلى الدولة الديمقراطية على أرض فلسطين التاريخية. وقال فهد أبو الحاج، أحد مؤسسي هذا الحراك: "بالنسبة لنا، حل الدولتين انتهى [...] ببساطة، تحت هذا الشعار، (حل الدولتين)، أخذوا كل الأراضي التي يمكن أن نقيم عليها دولة واحدة [...] من ٢٢٪ لم يبق سوى ٥٪، انظر إلى جبال الضفة الغربية، إنهم يعتلونها جميعاً بمستوطنات تفوق المدن، والتهويد في القدس مستمر على قدم وساق، وغزة معزولة. أي دولة إذن؟"^{٣٢} وعلق صائب عريقات الذي عُيّن أميناً لسر اللجنة التنفيذية لمنظمة

بإقتراح الدولة الواحدة الذي قمت بشرحه سابقاً.

الانتقال من بناء الدولة إلى المواطنة: إعادة صوغ "الدولة الواحدة"

ثمة عدد متزايد من السياسيين والمفكرين، المشككين في إمكان تأسيس دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وقد جرت في الأعوام السابقة عدة محاولات لإيجاد حلول تخترق الطريق المسدود الذي وصل إليه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.^{٢٩} ويشكل خطاب الدولة الواحدة أحد أهم الطروحات التي تثير قدراً من النزاعات والاهتمامات الفلسطينية، وهذا الحل يُطرح إما من منظور أيديولوجي بواسطة اليسار أو الإسلام السياسي، وإما من منظور براغماتي، وخصوصاً من السياسيين والمفكرين الذين اعتادوا دعم حل الدولتين، باعتبار أن المستعمرات هي أكبر عائق لحل الدولتين. ويحث هؤلاء المفكرون على التنازل عن حل الدولتين نظراً إلى انعدام إمكان تحقيقه، ويقترحون الانتقال إلى حل الدولة الواحدة الذي يركز على المساواة بين المواطنين. ويُعتبر أحمد قريع عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الحكومة السابق، وأحد مهندسي اتفاق أوسلو، أول السياسيين الذين اقترحوا حل الدولة الواحدة (سنة ٢٠٠٨) في ظل الأزمة التي وصل إليها حل الدولتين. وأوضح قريع لاحقاً، في مقالة طويلة في صحيفة "القدس" (والتي نُشرت فيما بعد في منابر متنوعة)، أنه "قد يكون حل الدولة الواحدة رغم كل ما يستبطنه من مسائل خلافية، وإشكاليات لا حصر لها، واحداً من الحلول التي يحسن بنا إثراءه في

بين الدولة الديمقراطية (الواحدة) التي تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية وحل الدولة الواحدة المنقح

ينطلق التوجه الجديد نحو الدولة الواحدة من المآزق السياسية الجديدة التي وجد الفلسطينيون أنفسهم فيها. فقد فشلت المفاوضات السياسية في تأسيس دولة حقيقية تتماشى مع آمالهم في المناطق التي يعيشون فيها، كما أن مشروع المستعمرات أصبح أكثر حسماً، إذ بُني أكثر من ١٠٠ مستعمرة في الضفة الغربية منذ توقيع اتفاق أوسلو (كثير منها يُطلق عليه في الخطاب الإسرائيلي اسم "البور الاستيطانية"^{٣٦})، وبات المستوطنون اليوم يشكلون تجمعا سكانياً كبيراً (بعملية حسابية سريعة، يمثل المستوطنون نحو ٣٠٪ من الضفة والقدس الشرقية، بينما يعيش الفلسطينيون في ٧ تجمعات سكانية متنوعة، هي أشبه ما تكون بالمعازل لا المساحات الإقليمية المترابطة: غزة؛ القدس؛ الخليل؛ رام الله؛ بيت لحم؛ نابلس؛ جنين؛ طولكرم).

نستطيع في هذه الاقتباسات السابقة، أن نلاحظ أن أولئك الذين يطالبون بحل الدولة الواحدة (مقارنة بـ "فتح" في السبعينيات) لا يضعون الحقائق على أرض الواقع فحسب، بل يعبرون في الوقت نفسه عن عجزهم عن تغييرها أيضاً. وبالحدوث عن الواقع الديموغرافي الجديد، كما يعبر عنه كل من الكرمي ونسيبة، فإنه يمكن لإسرائيل أن تحول أي شيء إلى واقع، وأن تفرض مقاربتها عن فلسطين والفلسطينيين الذين يكون تخيلهم الوطني مبنياً على الهندسة

التحرير الفلسطينية على المبادرة من خلال الإقرار بأن القيادة تعارض هذه المبادرة وتتمسك بحل الدولتين، إلا إن إسرائيل تقوم بالضغط نحوها.^{٣٣}

ودعمت المحللة السياسية والأكاديمية غادة الكرمي، هذه المبادرة، وهو ما أفصحت عنه في مقالة عن حل الدولة الواحدة، في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ في صحيفة "الحياة" اللندنية. بدأت الكرمي المقالة بوصف الحالة الراهنة على الأرض كالتالي: "تتم مصادرة المزيد من أراضي الضفة الغربية. تضم الضفة الغربية والقدس الشرقية حالياً نحو ٥٠٠ ألف مستوطن يهودي يقيمون في أكثر من ١٣٠ مستوطنة منتشرة في أنحاء هاتين المنطقتين. وفي القدس، تسلل عدد كبير من المستوطنين إلى البلدة القديمة فيما بقيت الأحياء العربية بمنأى عن الاحتلال الإسرائيلي. والجدير ذكره أنه من المخطط بناء ألف وحدة استيطانية أخرى في شهر حزيران (يونيو) الجاري." وبالنسبة إلى غزة، تضيف الكرمي: "لقد تمت محاصرة قطاع غزة الذي يُعدّ جزءاً أساسياً من أي دولة فلسطينية قد تقوم في المستقبل، وتم فصله عن الضفة الغربية. كما تحكم حكومة حماس، المنشقة عن السلطة الفلسطينية التي تهيمن عليها، حركة فتح في الضفة الغربية، هذا القطاع، ومن المرجح أن يبقى هذا الوضع على حاله." وفي ظل هذا الوضع تضيف الكرمي أن "هذه الاقتراحات لحل الدولتين لا تأخذ في الاعتبار الواقع على الأرض."^{٣٤} أمّا عوني المشني، وهو أحد منظري حل الدولة الواحدة، فيقول إن هذه المبادرة هي الوحيدة الممكنة، إذ "كتب نتنهاو بفوزه في الانتخابات الإسرائيلية شهادة وفاة حل الدولتين."^{٣٥}

دولة فلسطينية مستحيلة، بل من أجل الحصول على حقوق متساوية في ظل الحكم الإسرائيلي.^{٣٩} وهكذا، يكون النضال الفلسطيني نضالاً من أجل المساواة مع المستوطنين، ومشابهاً تماماً لنضال الأفارقة في جنوب أفريقيا الذي عمل على تحقيق المساواة في الحقوق للجميع، الأمر الذي يضع هذا السياق في قالب الحقوق الكونية، ويحولها إلى أرضية مشتركة لجنسية واحدة مشتركة، بحيث يكون الهدف ليس التخلص من الاستعمار، وإنما من قوانين التمييز. يؤكد رائف زريق أن الفكرة الأساسية "هي أن كونية الحقوق توفر أرضية مشتركة تتيح للجميع - ظالمين ومظلومين - أن يجدوا مكانهم، وأن يشاركوا في هذا الخطاب. فبينما يمارس نضال المظلومين الضغط على الظالمين، فإنه في الوقت نفسه يوفر طريقة كلية للخروج من النزاع، ذلك بأن سعي المظلومين للتحرك يستدعي النزاع وحله في الوقت نفسه." ويضيف زريق أن خطاب الحقوق يفترض مركزية القانون ودوره في فرض المساواة بين الجميع. ويمكن الاستدلال على تزايد قوة الاعتقاد بمركزية خطاب الحقوق من متابعة خطاب منظمات المجتمع الفلسطيني، وتمحورها حول حقوق الإنسان وحقوق الفرد في محاربة الاحتلال.^{٤٠} ومن جهة، فإن خطاب الدولة الديمقراطية في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ يعتمد مبدأ إنهاء الاستعمار كمحرك أساسي، وتشكل العدالة الشرعية حدوده لا عموده الفقري. والأهم، أن خطاب الدولة الديمقراطية في شكله الأول هو خطاب ثوري يهدف إلى تغيير الواقع من خلال التخلص منه، من دون الأخذ بعين الاعتبار الحقائق التي زرعت على أرض

الإسرائيلية لما هو ممكن وغير ممكن. ومن منظور منطقي، يجب ألا يكون هناك شيء يعوق التخلص من المستعمرات، وعلى الفلسطينيين ألا يكونوا متسرعين في تبني المنظور الإسرائيلي أو حساباته الخاصة، وبالتالي، فإن الواقعية تصبح محض قرار لا عتناق ديناميات القوة الحالية التي تجري موضعة الفلسطينيين فيها كمهزومين، ويتم افتراض استمراريتها. والأمر اللافت في خطاب الدولة الواحدة المنقح هو هؤلاء الذين ينادون فعلياً بالإقرار بأن الواقع لن يتغير، والذين يطالبون إسرائيل في الوقت ذاته بأن تعاملهم كمواطنين متساوي الحقوق، عبر تفكيك هرميتها التفاضلية بين السكان من البحر للنهر، وإلغاء سياسات الفصل المتبعة حالياً، وإلا فإنها دولة أبارتهايد. يميل مناصرو هذا المنهج إلى تبني خطاب المواطنة والتركيز على القانون بدلاً من التاريخ، بحيث يضعون جنوب أفريقيا ونضالها ضد الفصل العنصري كمرجع لهم.^{٣٧} فهم يعتبرون إسرائيل دولة فصل عنصري تقوم بممارسة التمييز ضد السكان، وتتبنى نظام حكم الدرجة الثانية تجاه الفلسطينيين، سواء داخل حدودها أو بين النهر والبحر. إذاً، واستناداً إلى هذا المنهج، فإن حل الدولة الواحد هو الحل الوحيد والممكن. لذلك، كما توضح كرمي: "تعتبر إسرائيل وفلسطين اليوم دولة واحدة، غير أنها دولة فصل عنصري تميز بين من هم من غير اليهود."^{٣٨} وبهذا، فإن الطلب هو للتوجه نحو تحويل هذا الواقع إلى واقع عادل، كما حدث في جنوب أفريقيا، بحيث "تكمن مهمة الفلسطينيين في محاربة نظام الفصل العنصري وخوض نضال ليس من أجل إقامة

المشروع الوطني تأثر إقليمياً ودولياً وداخلياً، وتحول بالتدريج من مشروع إنهاء للاستعمار متمركز حول الوطن واستعادة الحقوق المسلوبة، إلى مشروع متمركز حول تأسيس دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة. لقد شكل اتفاق أوسلو أهم تغيير في المشروع الوطني الفلسطيني، وأدى إلى تغير جوهرى في علاقته مع الفلسطينيين في الشتات، وإلى أن يصبح بالتدريج مشروعاً محلياً هدفه الأساسى الضفة الغربية وغزة، بدلاً من أن يكون مشروعاً وطنياً يشمل الجميع. ومع الفشل في إنجاح مشروع حل الدولتين، وفي ضوء الانتشار والتزايد في عدد المستعمرات والتغيرات الديموغرافية، بدأ المشروع الوطني يشهد انتقالاً ثالثاً نحو مشروع الدولة الواحدة، والذي يركز على حقوق المواطنة، بحيث يصبح الواقع هو البوصلة التي تقود عملية المطالبة بحقوق مواطنة متساوية لجميع السكان. وبهذا، وعلى النقيض من مشروع الدولة الديمقراطية (التي وفرت للمستوطنين إماكن العيش في دولة ديمقراطية من خلال إنهاء استعمارهم)، تطلب النخبة السياسية الجديدة شبه الرسمية التي تنادي بخطاب الدولة الواحدة، من المستعمر أن يقبل بالمستعمر في دولته، وأن يعامله كواحد من مواطنيه. وأخذاً في الاعتبار ما سبق كله، وبغض النظر عن الانتقال من إنهاء الاستعمار إلى خطاب المواطنة في المشروع الوطني الفلسطيني (والذي يدمج المستوطنين كجزء من الحل المقترح)، فإن تفكيك الهيمنة الصهيونية وبنيتها الهرمية يبقى رؤية الفلسطينيين الشاملة، وشرط المصالحة التاريخية. ■

الواقع. وبصرف النظر عن موضوعية الخطاب وقوته، فإن العرض على المستعمر كي يعيش في دولة واحدة ينبع من موقف أخلاقي يتفوق على الرأي والإيمان الصهيونيين بالسيطرة والاستعمار. وفي المقابل، فإن إعادة تقديم خطاب الدولة الواحدة الذي يعتمد على الأمر الواقع، ويرتكز على الحقوق والعدالة والمواطنة، هي ما يعتمده الطرف الضعيف الذي فقد الأمل في تحقيق أهدافه السابقة، وخصوصاً فيما يتعلق بحل الدولتين. وبما أن خطاب الدولة الواحدة مستوحى من الواقع، فإنه يتداخل إلى حد ما مع خطاب اليمين الاستيطاني الذي يرفض حل الدولتين، أولاً لاستحالتة (بسبب المستعمرات على الأرض)^{٤١} وثانياً لأنه يستخدم الخطاب الحقوقي نفسه الذي يستخدمه الفلسطينيون للمطالبة بحقوق المساواة مع بقية السكان الذين يُنظر إليهم كعقبة في إحقاق حرياتهم الفردية الليبرالية. إن الخطاب الذي يركز على الحقوق، مثلما أشار زريق، هو خطاب أعمى من الناحية السياسية، ولا يعتمد على منظور وحيد.

الخلاصة

حاولت في هذه المقالة تقديم نظرة عامة بشأن تحولات المشروع الوطني الفلسطيني، من خلال التركيز على ثلاثة انزياحات باراديغماتية في الخطاب السائد، فقد كان هناك انتقال من رؤية الدولة الديمقراطية الواحدة، بصفتها مشروعاً للتحرير وإنهاء الاستعمار، إلى مشروع حل الدولتين، ثم إلى دولة واحدة لجميع السكان (ليكونوا مواطنين). واستناداً إلى مراحل التطور، فإنه يبدو أن

المصادر

- ١ محمود درويش، "حجر الوعي"، "الكرمل"، العدد ٢٧ (١ شباط/ فبراير ١٩٨٨)، ص ٧.
- ٢ انظر:
- Amal Jamal, "Shared Sovereignty as a Last Resort: National Conflicts and Differentiating Solutions", *Public Sphere*, vol. 6, no. 1 (Summer 2012), pp. 42-47 [in Hebrew]; Lev Grinberg, "Neither One nor Two: Reflections About a Shared Future in Israel Palestine", *Public Sphere*, vol. 6, no. 1 (Summer 2012), pp. 142-145 [in Hebrew]; Oren Yiftahel, "Between One and Two: Critique of the One-State-Solution Vs the Confederation Concept for Israel/Palestine", *Public Sphere*, vol. 6, no. 1 (Summer 2012), pp. 156-180 [in Hebrew].
- وانظر أيضاً: يهودا شنهاف، "في مصيدة الخط الأخضر"، ترجمة سعيد عياش (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/مدار، ٢٠١٠).
- ٣ تأسس مركز الأبحاث في بيروت، في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٦٥، بقرار من اللجنة التنفيذية الأولى لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبعد وقت قصير من إعلان قيام المنظمة في أيار/مايو ١٩٦٤. واعتبر قرار اللجنة التنفيذية المركز مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير، يديرها مدير عام يتبع مباشرة لرئيس اللجنة التنفيذية، وتعتبر المؤسسة المدنية الأولى التي أنشأتها م. ت. ف. بعد أن كانت قد أقامت جيش التحرير الفلسطيني في أواخر سنة ١٩٦٤. وجاء في قرار إنشاء المركز، أن "غاية المركز تغطية الصراع العربي - الصهيوني بالدراسات العلمية، وتوفير المعلومات الصحيحة حول القضية الفلسطينية". وتولى فايز صايغ إقامة المركز وتأسيسه، وترأسه لعامين، ثم خلفه في سنة ١٩٦٦ أخوه أنيس صايغ الذي وضع بصمته على المركز فأصبح بمثابة المؤسس الحقيقي له. ترأس أنيس صايغ المركز حتى استقالته بسبب تدخلات ياسر عرفات المتتالية، ثم ترأس تحرير مجلة "شؤون فلسطينية" التي اعتبرت منصة الثقافة القومية الفلسطينية آنذاك، وخلفه في المركزين الشاعر محمود درويش حتى سنة ١٩٧٨، وجاء بعده صبري جريس، غير أن دور المركز الريادي ما لبث أن خبا بالتدرج. وفي سنة ١٩٨٣ استهدف المركز بسيارة مفخخة أدت إلى سقوط ثمانية من عامليه، ونُقل المقر في إثر ذلك إلى العاصمة القبرصية نيقوسيا.
- وللمزيد عن نشاطات المركز وأبحاثه وأقسامه، انظر الموقع الإلكتروني لمجلة "شؤون فلسطينية"، في الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.shuun.ps/page-27-ar.html>
- لقد أدى مركز الأبحاث في هذا السياق دوراً محورياً على الصعيد الثقافي القومي عامة، وعلى صعيد إنتاج فكرة الدولة الديمقراطية الواحدة خاصة، الأمر الذي تسبب - إلى جانب دوره الحاسم في بلورة الفكر القومي الفلسطيني - بتعرضه لاعتداءات إسرائيلية متكررة، وكان أنيس صايغ الذي رأس المركز قد تعرض في سنة ١٩٧٢ لمحاولة اغتيال إسرائيلية من خلال إرسال ظرف ملغوم إليه انفجر فيه وأدى إلى بتر أصابعه وإصابته في نظره. ولم يقف مركز الأبحاث في مواجهة إسرائيل فقط، بل خاض أيضاً من خلال رئيسته أنيس صايغ صراعات مريرة مع ياسر عرفات من أجل المحافظة على الاستقلالية الفكرية، فصلها صايغ في كتابه "أنيس صايغ عن أنيس صايغ" (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٦). وللمزيد عن دور المركز برئاسة أنيس صايغ، انظر: سميح شبيب (تحرير)، "أنيس

صايغ والمؤسسة الفلسطينية: السياسات، الممارسات، الإنتاج" (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية/مواطن، ٢٠١٠).

٤ Edward Said, "Afterword: The Consequences of 1948", in *The War for Palestine: Rewriting the History of 1948*, edited by Eugene L. Rogan and Avi Shlaim (New York: Cambridge University Press, 2nd edition, 2007), pp. 248–261.

٥ Thomas Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions* (Chicago: University of Chicago Press, 1962).

٦ نبيل شعث، "فلسطين الغد"، شؤون فلسطينية، العدد ٢ (أيار/مايو) ١٩٧١، ص ٥.

٧ هشام شرابي، "تحرير فلسطين والتحرر العالمي"، شؤون فلسطينية، العدد ٣ (تموز/يوليو) ١٩٧١، ص ١١٣.

٨ Honaida Ghanim, *Reinventing the Nation: Palestinian Intellectuals in Israel* (Jerusalem: The Hebrew University Magnes Press, 2009), [in Hebrew].

٩ سميح القاسم، "أغاني الدروب" (الناصرة: مطبعة الحكيم، ١٩٦٤).

١٠ سميح القاسم، "دمي على كفي" (بيروت: دار العودة، ط ٢، ١٩٧٠).

١١ توفيق زياد (١٩٢٩ – ١٩٩٤): شاعر وكاتب وسياسي فلسطيني من مدينة الناصرة التي شغل رئاسة بلديتها حتى وفاته. كان عضواً في الكنيست الإسرائيلي لعدة دورات انتخابية عن الحزب الشيوعي الإسرائيلي راجح.

١٢ توفيق زياد، "الأعمال الشعرية الكاملة" (بيروت: دار العودة، ٢٠٠٠)، ص ٢٢٦.

١٣ انظر القرار السياسي رقم ١ في موقع "الموسوعة الفلسطينية"، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://goo.gl/Dpo7UQ>

١٤ نص الميثاق الوطني الفلسطيني ١٩٦٨، في موقع "مؤسسة الدراسات الفلسطينية"، في الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/Palestinian_national_charter.pdf

١٥ حسين أبو النجا، "الثورة الجزائرية في شعر راشد حسين"، موقع "دنيا الوطن"، ٢٠١١/٦/٣، في الرابط الإلكتروني التالي: <http://goo.gl/TkcHXv>

وأيضاً: شاكر فريد حسين، "الثورة الجزائرية في الشعر الفلسطيني"، موقع "رابطة أدباء الشام"، في الرابط الإلكتروني التالي: <http://goo.gl/qPllnO>

١٦ محمود درويش، "من نكريات ٥ حزيران ١٩٦٧: الفرغ عندما.. يخون"، شؤون فلسطينية، العدد ١١ (تموز/يوليو) ١٩٧٢، ص ٢٧ – ٣٦.

١٧ أنيس صايغ، "أنيس صايغ عن أنيس صايغ" (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٦)، ص ٢٢٨.

١٨ شعث، مصدر سبق ذكره، ص ٥ – ٢٣.

١٩ المصدر نفسه، ص ٧.

٢٠ منير شفيق، "لماذا يرفض الفلسطينيون مشروع الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة"، شؤون فلسطينية، العدد ٧ (آذار/مارس) ١٩٧٢، ص ٦٦.

٢١ المصدر نفسه، ص ٦٨.

٢٢ شفيق الحوت، "كيف نقول لا للدولة الفلسطينية"، شؤون فلسطينية، العدد ٢٤ (آب/أغسطس) ١٩٧٣، ص ٥ – ١٤.

٢٣ إبراهيم أبو لغد (١٩٧٢). "من النكبة الى النكسة، تعبيران لحوادث جسام"، شؤون فلسطينية، العدد ١١ (تموز/يوليو) ١٩٧٢، ص ٥٠.

- ٢٤ بلال الحسن، "الفهم الفلسطيني لهزيمة حزيران"، "شؤون فلسطينية"، العدد ٣ (تموز/يوليو ١٩٧١)، ص ٥ - ١٩.
- ٢٥ انظر نص البرنامج المرحلي في موقع "مؤسسة الدراسات الفلسطينية"، في الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/Interim_political_program.pdf
- ٢٦ محمود درويش، "مرفوضون.. مرفوضون"، "شؤون فلسطينية"، العدد ٣٧ (أيلول/سبتمبر ١٩٧٤)، ص ٢١.
- ٢٧ انظر قرارات الدورة ١٣ للمجلس الوطني الفلسطيني، في موقع "الموسوعة الفلسطينية" في الرابط الإلكتروني التالي: <https://goo.gl/K8KEAG>
- ٢٨ صبري جريس، "المجلس الوطني الفلسطيني: نحو دولة فلسطينية مستقلة"، "شؤون فلسطينية"، العدد ٦٦ (أيار/مايو ١٩٧٧)، ص ٢٠.
- ٢٩ انظر على سبيل المثال: Nadim Rouhana, "A State for All Its Citizens", *Foreign Policy*, 22 April 2010, <http://foreignpolicy.com/2010/04/22/a-state-for-all-its-citizens-2>; Idem, "Israeli-Palestinian Conflict: One State is the Solution", *Newslick Production*, 19 February, 2014, <https://newslick.in/international/israeli-palestinian-conflict-one-state-solution>; Asa'd Ghanem, "The Bi-National Solution for the Israeli-Palestinian Crisis: Conceptual Background and Contemporary Debate", in *Palestinian-Israeli Impasse: Exploring Alternative Solutions to the Palestine-Israeli Conflict*, edited by Mahdi Abdul-Hadi (Jerusalem: PASSIA Publications, 2005), pp. 19-44; Idem, "The Bi-National State Solution", *Israel Studies*, vol. 14, no. 2 (2009), pp. 120-133;
- عبد الفتاح عوض، "موت الدولة الفلسطينية والخيارات الأخرى"، "السفير - ملحق فلسطين" (شباط/فبراير ٢٠١١)، في الرابط الإلكتروني التالي
<http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=1801&ChannelID=8&ref=AuthorArticle>
- Raef Zreik, "One State or Two States: Anatomy of Discourse", *Public Sphere*, vol. 6, no. 1 (Summer 2012), pp. 120-141 [in Hebrew]; Amal Jamal, "Shared Sovereignty as a Last Resort: National Conflicts and Differentiating Solutions", *Public Sphere*, vol. 6 (Summer 2012), pp. 42-47 [in Hebrew]; Mahdi Abdul-Hadi, ed., *Palestinian-Israeli Impasse: Exploring Alternative Solutions to the Palestine-Israeli Conflict* (Jerusalem: PASSIA Publications, 2005).
- ٣٠ أحمد قريع، "الدولة الواحدة في الميزان"، "القدس" (القدس)، ١٧/٣/٢٠١٢.
- ٣١ Sari Nusseibeh, "A Palestinian Take on the Mideast Conflict: 'The Pursuit of a Two-state Solution is a Fantasy' ", *Der Spiegel Online*, 21 February 2012, <http://www.spiegel.de/international/world/a-palestinian-take-on-the-mideast-conflict-the-pursuit-of-a-two-state-solution-is-a-fantasy-a-816491.html>
- ٣٢ كفاح زيون، "سياسيون وأكاديميون فلسطينيون يدفعون باتجاه حل الدولة الواحدة"، "الشرق الأوسط" (لندن)، ٢١/٥/٢٠١٣، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=729460&issueno=12593#.Vg50Sfmqqko>

- ٣٣ المصدر نفسه.
- ٣٤ غادة الكرمي، "حل الدولة الواحدة في فلسطين التاريخية: الإيجابيات والعوائق"، "الحياة" (لندن) ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣. ويمكن الوصول إليها في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.alhayat.com/OpinionsDetails/522645>
- ٣٥ عوني المشني، "دولتان في فضاء واحد: لماذا؟ وكيف؟"، "وكالة معاً الإخبارية" (٢٠١٥/٧/١٣)، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=786486>
- ٣٦ للمزيد عن هذا الأمر انظر: "Outposts' Price Tag", Molad: the Center for the Renewal of Israeli Democracy, 19 May 2014, <http://goo.gl/5XhiC1> [in Hebrew].
- ٣٧ Raef Zreik, "Palestine, Apartheid, and the Rights Discourse", *Journal of Palestine Studies*, vol. 34, no. 1 (Autumn 2004), pp. 68–80.
- ٣٨ الكرمي، مصدر سبق ذكره.
- ٣٩ المصدر نفسه.
- ٤٠ Zreik, op.cit. p. 69.
- ٤١ انظر على سبيل المثال: Dani Dayan, "Israel's Settlers Are Here to Stay", *The New York Times*, 25 July, 2012, <http://goo.gl/XrtzvX>
- في هذا الشأن، يجب أن نشير إلى سؤال مهم مرتبط بعدد المستوطنين وتوزعهم، أو بكلمات أخرى، بسياسة الأعداد وخلفياتها. ففيما يتعلق بالإحصاءات، فإن عدد المستوطنين يختلف اعتماداً على مَنْ يصدر تلك الإحصاءات، وعلى مواقفه من حل الدولتين. فعلى سبيل المثال، فإن "مجلس يهودا والسامرة"، وهو الممثل للمستوطنين، يعتمد رقماً لعدددهم هو ٧٢٢,٠٠٠ مستوطن في سنة ٢٠١١. أما وحدة دعم المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية فتتحدث عن ٥٠٠,٠٠٠ مستوطن، وأن نسبتهم لا تتجاوز ٢٪ من عدد سكان الضفة الغربية. هذا التلاعب بالأرقام، دفع النائب السابق لمستشار الأمن القومي الأميركي إليوت أبرامز، إلى القول إن عدد المستوطنين لا يمكن تحديده ما دام كل طرف يتلاعب به وفقاً لمصلحته.

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

التجمعات البدوية في وسط الضفة الغربية كحالة دراسية (سلسلة القضية الفلسطينية – آفاق المستقبل – ١١)

أحمد حنيطي

١٧٤ صفحة ٨ دولارات